مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 236–251

الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية: دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

Oil companies are influential in international relations: study of impact U.S Oil companies in the Middle East.

عبد الجبار بن عرعور[1] ، إسماعيل كرازدي [2]

[1] جامعة الحاج لخضر- باتنة01 (الجزائر)، benarourabdeldjabar@gmail.com

[2] جامعة الحاج لخضر- باتنة01 (الجزائر)، smail.krazdi@yahoo.com

مخبر الأمن الإنساني

تاريخ الاستلام: 2021/08/01 تاريخ القبول: 2021/09/03 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

يناقش هذا البحث أهمية الشركات النفطية ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية من خلال ما تلعبه من أدوار في صناعة القرار السياسي بما تمتلكه من عناصر القوة الاقتصادية والتأثير السياسي ويتجلى ذلك في تعاظم دور شركات النفط الأمريكية في عملية إتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجه وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط وذلك بنفوذها و توسعها حاملة معها التفوق المالي والفني، وقد أصبحت جزءا من المصلحة القومية نظرا للعائدات الكبيرة الناتجة عنها وتمويلها بالضرائب والفوائد الكبيرة لاستثماراتها الخارجية على الاقتصاد الأمريكي ضمن ما يسمى بالدبلوماسية النفطية.

كلمات مفتاحية: الشركات النفطية، العلاقات الدولية، شركات النفط الأمريكية، الشرق الأوسط، الدبلوماسية النفطية.

Abstract: This article discusses the important of oil companies and their impact on international relations, through their roles in political decision- making with their elements of economic power and political influence,and this is growing role of U.S oil companies in the Middle East, through their influence and expansion, and has become part of national interest due to the large revenues they have as a result of the benefits and profits they receive in their foreign investment in the U .S economy, within so-called Oil diplomatic.

Keywords: Oil Companies, International Relation, Middle, U.S oil companies, Oil diplomatic.

المؤلف المرسل: بن عرعور عبد الجبار ، الإيميل: benarourabdeldjabar@mail.com

مقدمة:

أثرت التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة على العلاقات الدولية ودور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول سياسات وبرامج اقتصادية وسياسية معينة محدثة تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة.

وتعتبر الشركات النفطية من أبرز الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي ذات التأثير الكبير في سياسات الدول ، نظرا لما يلعبه النفط من أهمية استراتيجية حازت الشركات المنتجة له والمتحكمة فيه سلطة اقتصادية وسياسية سمحت لها السيطرة على القرار السياسي للدول ، ودفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء لهذه الكيانات المتعددة الجنسيات.

في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب الشركات النفطية دورا أساسيا في عملية صناعة القرار فهي الرئة الخارجية التي يتنفس ابها لإقتصاد الأمريكي ، لما تجسده على مستوى الاستثمار والتنمية ولما توفره من إمكانيات مادية وبشرية وتقنية، فضلا عن تأثيرها في العلاقات الدولية وصناعة القرار .

ترتبط مصالح الشركات النفطية في السياسة الأمريكية ارتباطا وثيقا بمنطقة الشرق الأوسط، لتوفرها على منابع النفط، وبالتالي فقد سعت لبسط نفوذها وحماية مصالحها وأهدافها، وضمان استمرارية السيطرة على النفط في المنطقة وقامت تبعا لذلك بمجموعة من التدخلات التي لا تخرج عن نطاق السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

وسعيا منها لتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط تفعل الشركات النفطية الأمريكية العلاقات الدبلوماسية النفطية ضمن ما يسمى بالدبلوماسية الجديدة غير الرسمية أو دبلوماسية الشركات النفطية التي تفسر سلوك الفاعلين بصورة ورؤية معمقة في النظام العالمي ، وذلك باستخدام النفط كسلاح سياسي وإستراتيجي لفرض هيمنتها في ظل ضعف الإرادة السياسية لدى الدول التي تمتلك النفط في الشرق الأوسط ،ومن هذا المنطلق ولدراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن طرح الإشكالية التالية : **كيف تؤثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سياسيا و إقتصاديا ؟**

و معالجة هذه الإشكالية الرئيسية يكون من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1/ **ماذا يعنى بالشركات النفطية كفواعل غير دولاتية ؟**

2/ ما هي الأدوار التي تلعبها الشركات النفطية في صناعة القرار السياسي للدول ؟

3/ كيف تمارس الشركات النفطية كفواعل غير دولاتية دبلوماسيتها النفطية في منطقة الشرق الأوسط؟

4/ ماهي دوافع اهتمام الشركات النفطية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ؟

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار الفرضيتين التاليتين:

- **كلما كانت الشركات النفطية الأمريكية مسيطرة لوجستيا وتجاريا كلما أدى ذلك إلى سيطرتها على النفط في منطقة الرشق الأوسط .**
- **إن غياب الإرادة السياسية لدى دول الشرق الأوسط ساعد الشركات النفطية الامريكية على الهيمنة على النفط في المنطقة.**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من القيمة الموضوعية و العملية لنشاط الشركات النفطية وخاصة الامريكية منها ، وسعيها لاحتكار تجارة النفط الذي يشكل الجزء الأكبر من مصالحها ومصالح الدول الكبرى نظرا لحيويته المتعددة والتي جعلت منه سلعة فريدة من نوعها ، متجددة الاستخدام وذات قيمة تجارية مهمة ، فالولايات المتحدة الامريكية وبعد أن تحكمت بالصناعة النفطية وجهت اهتماماتها لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديدا (التي تختص بأهم مكامن الاحتياطي العالمي والذي يشكل ثلثي إجمالي احتياطات العالم) وذلك بتأييد ومساندة شركاتها النفطية الكبرى (أوف نيوجرسي ، وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، وتكساس ، وسكوني موبيل وغولف) لتتمكن من خلالها من نيل امتيازات نفطية هامة في المنطقة على الرغم من المنافسة الشديدة التي واجتها و خاصة من طرف بريطانيا وروسيا . معتبرة عملية تدفق امدادات النفط من الخليج اليها مسألة أمن قومي ، استخدمت في سبيله كافة الوسائل السلمية السياسية الاقتصادية الثقافية للهيمنة والحصول عليه، فضلا عن الوسائل العسكرية ، وهو ما تم تكريسه ولم يمنعه تعدد الحكومات والرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة .

يخلص هذا المقال ليبين الدور المهم الذي تلعبه هذه الشركات النفطية كفواعل من دون الدول من خلال الهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي لدول الشرق الأوسط و تقويم قراراتها و جعلها منسجمة و مصالحها الحيوية .

تم الاعتماد على منهجية تتوافق وموضوع البحث كما يلي :

- **المقاربة المؤسساتية** ومن خلالها يتم تحديد سلوكيات الشركات النفطية ومخرجاتها السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط .
- **منهج دراسة حالة:** من خلال دراسة أثر **الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.**

كما تم فك الغموض على بعض المفاهيم من الناحية الإجرائية ونجد منها:

–الفواعل الغير الدولاتية : عرفها **جيمس روزنو** في العلاقات الدولية بأنها: "فواعل خارج السيادة ، أي القوى الفاعلة (الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، جمعيات، الإعلام،...وغيره)،التي تجاوزت الإطار الوطني، ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماما، حيث أن هذا الإتجاه تقوى بفضل تقنيات المعلومات التي لا تعرف لها حدود"، و تعّد الشركات المتعددة الجنسيات من الفواعل غير الدولاتية التي ظهرت بسب التحولات الدولية الراهنة كالعولمة والتقدم التكنولوجي، وظهور أجندات جديدة في السياسة الخارجية للدول، وتعتبر الشركات النفطية من بين أهم الشركات المتعددة الجنسيات [1] .

– الشركات المتعددة الجنسيات: لا يوجد تعريف موحد جامع مانع لها، وتعددت تعاريفها بسبب إختلاف وجهات نظر المفكرين، وبقدر إهتمام الباحثين في العلاقات الدولية وغيرها، ويمكن تعريفها بأنها :" تلك الشركات التي تقود فعالية و أنشطة تتجاوز الحدود القومية، وقد تنامي دورها فأصبحت تسمى أيضا **الشركات متعددة القومية،** ولها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم، وتعمل على نطاق عالمي ،بعدما تحولت **الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية،** والتي سماها **سمير أمين** في مؤلفه الموسوم **بالإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين،بالحقبة الرائعة** [2].

فهناك من يعرفها بأنها:"**شركات تقتصر على الأنشطة المرتبطة بملكية أصول ثابتة في الخارج، أو على وجه التحديد بالاستثمار الأجنبي المباشر**"، وقد جاء في تقرير **صندوق النقد الدولي** (**International Monetary Fund**) بأن التوسع الجغرافي لمقرات **الشركات المتعددة الجنسيات** في بلدان المراكز تكشف عن تواجد 472 شركة منها 168 شركة في **الولايات المتحدة الأمريكية.**[3]

– الشركات النفطية : هي" تلك **الشركات المتعددة الجنسيات،** التي تنشط في مجال الطاقة وبالأخص النفط، وتتمثل في الشركات البترولية السبع العملاقة في العالم، وتسمى **بالشقيقات السبع les sept sœurs،** وأخذت بمرور الزمن صفة العالمية، نشأت وتطورت في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)،**

وهو مصطلح صاغه رجل الأعمال **أنريكو ماتيي** في الخمسينيات، وذلك ليصف شركات النفط السبعة التي شكلت "الإئتلاف"، وهيمنت على صناعة النفط العالمية منذ منتصف السبعينيات، وتعتبر الشقيقات السبع من أكبر الشركات البترولية في العالم، والتي كانت رائدة في اكتشاف و صناعة النفط و تسويقه. [4]

– **عملية صنع القرار**: يعرفه **دفيد إيستون** بأنه :"مخرجات النظام السياسي الذي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع " [5]، وكتعريف إجرائي : هي عملية تتداخل فيها العديد من العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية،بحيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على إستخدام النظام الدولي كإطار لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

–**السياسة الخارجية**: عرفها"**جميس روزنو** " بأنها :"جزء من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية تحركه تجاه بيئتها الخارجية، يهدف للإبقاء على التدفقات إلى أهم قياداتها السياسية، والاقتصادية، عند حدود مقبولة"، كما يقدم تعريفا أخر بأنها :" التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير المرغوبة فيها".[6]

–**الدبلوماسية النفطية** : وهي مجمل الوظائف الدبلوماسية من اللقاءات والإجتماعات والوساطة والزيارات التي قامت بها الدول النفطية المنتجة والمصدرة، إلى غيرها من الفواعل غير الرسمية في قطاع الطاقة وخاصة مجال النفط، سواء في إطار المنظمات النفطية أو لوحدها مع بعضها البعض أو مع الدول المستهلكة، بغرض تغيير استراتيجية السعر أو السوق أو الإنتاج أو الإمداد أو العبور النفطي، أو كلها مجتمعة، أي كافة درجات التغير والتأثير، "المحافظة، التغيير والتعديل، أو لأي غاية من غايات الأمن الطاقوي وأمن الطاقة، ممثلا في طاقة النفط في إطار دبلوماسية الطاقة إلى السياسات النفطية لها كشكل من أشكال السياسة الخارجية ودورها في إدارة العلاقات الدولية كمجموعة متشابكة من الوظائف والعمليات تسعى إلى تحقيق أهداف معينة بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة".[7]

–**دبلوماسية المسارات الثلاث**: عبر عنها **دياموند وماكدونالد** بأنها الدبلوماسية التي تفسر سلوك الفاعلين بصورة ورؤية معمقة في النظام العالمي للسياسة العالمية، ولتحقيق هؤلاء الفاعلين أهدافهم وتوجيه سلوكهم الخارجي يحتاجون لأدوات منها الدبلوماسية ،وتشير ممارسات دبلوماسية المسار الثالث للمجال التجاري والإقتصادي والقطاع الخاص والمشاريع الحرة والشركات المتعددة الجنسيات ومنها الشركات النفطية، والتفاعلات التي تحدث بينهم، وذلك بهدف تعزيز فرص العمل في المجال الإقتصادي، ودعم المؤسسات

الإقتصادية والتركيز على علاقات تجارية بين التجار وصناع القرار، وإرتبط هذا المسار الثالث للدبلوماسية بالمسار الأول والثاني، لتتشكل ما يعرف بدبلوماسية متعددة المسارات .[8]

أولا: الشركات النفطية كفواعل غير دولاتية (المفهوم والأدوار)

أدت التطورات الجيو-إستراتيجية الدولية إلى تحولات على مستوى الفواعل المؤثرة في التفاعلات الدولية ولم تعد الدولة المرجعية الأساسية لتحليل العلاقات الدولية -حتى وإن كانت لا تزال تهيمن على الجزء الأكبر- بل أدى ذلك لبروز أطر تحليلية حديثة لدراستها بدأت تحديدا منذ سبعينيات القرن العشرين، خاصة مع تعقد عملية صنع السياسة الخارجية وظهور تطورات جديدة على الساحة الدولية، بسبب ظهور قضايا جديدة في أجندات السياسة الخارجية للدول والاعتماد المتبادل وظهور العولمة والتقدم التكنولوجي وظهور **فواعل من غير الدول في العلاقات الدولية**، والتي أصبح لها تأثير ملموس في السياسة الدولية بل أكثر من ذلك أخذت أدوارا تتشابه مع تلك التي تمارسها الدولة وتحتكرها، وبذلك أدت لتراجع المقاربة التقليدية التي تبحث في الأطر الدولاتية.[9]

تعتبر **الفواعل غير الدولاتية** ظاهرة معيارية، تندرج ضمن الدراسات ما بعد الدولة **Post –state studies**،ومثّلت أهم ملامح التطور في سياق العولمة، وجعلت حدود السيادة التي رسمت معالمها بوضوح ضمن الخريطة الجيو-سياسية التي أنشأتها **معاهدة واستفاليا عام 1648م** تواجه الغموض، حيث تزامن ذلك مع ظهور أطر نظرية ومقاربات تحليلية جديدة بعد الدولة الواستفالية مثل دراسة **جيمس روزنو، هولتن، ناي، ودراسة سايمون**، للإنتقال لنظام دولي أخر بخصائص وتحولات جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، تكون فيها الدولة مجرد فاعل من الفواعل، وتجاوز النظرة الضيقة للنظام العالمي.[10]

ومن بين هذه "**الفواعل غير الدولاتية الشركات النفطية**"، حيث تقوم بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية، وبالتالي إلى عولمة الإقتصاد، أي حولت العالم إلى كيان و سوق موحد من حيث كثافة الإتصالات و التعاملات التجارية.[11]

تختلف الشركات النفطية عن باقي الشركات، التي تمارس نشاطاتها في بلد واحد، من عدة أوجه، وأحد أهم الاختلافات تكمن في وجوب خضوع هذه الشركات للقوانين والتشريعات السارية المفعول في البلدان المضيفة، وللتصورات و المبادئ السياسية لهذه الدول، لذلك فالتحديات التي واجهت عمل الشركات النفطية

في مجال الإدارة، كانت على جانب كبير من التشابك والتعقيد، ولم تتمكن أي من هذه الشركات من تخطي هذه التحديات.[12]

تتفوق **الشركات النفطية Oil Companies** مقارنة بالشركات المحلية في حجم رأسمالها، وتتميز بضخامة حجمها، وتمثل كيانات إقتصادية عملاقة، وتتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها الإنتاجية، وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، فكثيرا ما تهدف لتحقيق **التكامل Integration** والذي أصبح كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية.[13]

ومع ظهور الرأسمالية الجديدة، أصبحت **الشركات النفطية** تسير وفق معايير هذا النظام، بما يتماشى مع الفكر الإقتصادي، بعدما تحولت الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية التي سماها **سمير أمين بالحقبة الرائعة** في مؤلفه الموسوم بـ: **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين.**[14]

ومعرفة استمرارية **الشركات النفطية** كفواعل من غير الدول مؤثرة في العلاقات الدولية مرهون بمعرفة مدى قدرة الدولة التكيف مع هذه الفواعل غير الدولاتية الجديدة والعكس صحيح، ويستدعي بالضرورة البحث عن مسألة العلاقة بين هذه الفواعل الغير الدولاتية وبين الدول، لذلك ترى الباحثة **سوزان سترانغ** أنه تعاظمت مكانة واحدة من أهم الفواعل غير الدولاتية، فحسبها إذا كانت الدول سابقا أسيادا للأسواق، فهذه الأخيرة أصبحت أسيادا للدول والحكومات ، ففي دراستها الموسومة بـ: **The Retreat of state** خلصت إلى أن الدولة فقدت دورها المركزي في مواجهة حركية العولمة، فأصبحت عاجزة عن تحقيق الضروريات الأربع وهي الأمن، العدالة، الحرية، والثروة، والتي كانت توفرها الدولة إلى جانب قوى السوق الحرة التي تجاوزت سلطاتها سلطة الفواعل الرسمية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي لتحليل طبيعة النسق الدولي الحالي، لابد من الأخذ بتلك الفواعل، وهذا ما يشير إليه **سايمون براون** قائلا أن "السياسة العالمية تشهد مسار تحول ذاتي من النظام التقليدي لعالم الدول الوطنية إلى عالم أكثر إنسجام وتطابق مع التعددية القطبية المعاصرة" .[15]

تلعب الشركات النفطية دورا كبير على الساحة الدولية، فهي ممثل أساسي في المسرح الدولي، وأصبح دورها يتجاوز دور الدولة في تنفيذ سياستها، باعتبار أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، ويحدد أنماط السياسات، ووسيلة للتعامل ومواجهة التهديدات الموجهة لصالحها، وذلك بشكل غير

مباشر من خلال المؤسسات والهيئات الدولية المتعددة الجنسيات، مما يجعلها مؤثرة على العالم من خلال دبلوماسية المسارات بالتفاوض والحوار المباشر والغير المباشر وتبادل المصالح لتحقيق سياسات مشتركة في مجال العلاقات الدولية.

وفي سياق العلاقات الاقتصادية الدولية ودبلوماسية المسارات في عملية صنع القرار، فإن الشركات النفطية لها دور متزايد في عملية تنفيذ سياسات خارجية للدول، من خلال أنشطتها واهتماماتها، وتسعى لإنشاء وحدات مختلفة عبر العالم والاستثمار داخل هذه الدول، بشكل يسمح لها التأثير مباشرة على أنشطة هذه الدول وتسعى لتحقيق أولويات السياسة الخارجية.[16]

ثانيا: دبلوماسية الشركات النفطية كفواعل غير دولاتية

تحدد **عملية صنع القرار** السياسي السلوك السياسي للدول في المواقف خصوصا، وردود الأفعال عموما كما يشير أيضا مصطلح صنع القرار للخيارات البديلة التي يتبناها الأفراد والجماعات والتحالفات التي تؤثر في أعمال الدول على المسرح الدولي والمحلي والعالمي، وتتصف قرارات السياسة الخارجية دائما بأنها ذات قيمة عالية وتكون محاطة بشكوك كثيرة ومخاطر كبيرة ومن المفيد أن نفهم ما الذي يؤثر في القرارات التي تسبق الأعمال والأحداث . لذلك يعد حقل صنع القرار حقلا مهما للبحث فيه، لأن الطريقة التي تتخذ القرارات بها يمكن أن تكون الخيار النهائي أي أن الطرف المعني يمكن أن يصل إلى نتائج مختلفة تؤثر على عملية صنع القرار، وعلاوة على ذلك فالقيود المعرفية الكبيرة غالبا ما تشوه عملية معالجة المعلومات، فبعض القرارات قد تحسب بعناية بينما قد تتخذ القرارات الأخرى بالإعتماد على الحدس.[17]

لتحقيق الفاعلين المهمين في الشركات النفطية أهدافهم وتوجيه سلوكهم الخارجي ينتهجون آليات وممارسات مقصودة وممنهجة تمثل ما أصطلح على تسميته **بدبلوماسية الشركات النفطية** كأداة ترتبط **بعملية صنع القرار** تفسر سلوك الفاعلين بصورة ورؤية معمقة في السياسة العالمية، ، وتشير ممارسات الدبلوماسية وخاصة **المسار الثالث** للمجال التجاري والإقتصادي والقطاع الخاص والمشاريع الحرة والشركات المتعددة الجنسيات ومنها الشركات النفطية، إلى وجود تفاعلات تحدث بينهم، وذلك بهدف تعزيز فرص العمل في المجال الإقتصادي، ودعم المؤسسات الإقتصادية والتركيز على علاقات تجارية بين التجار وصنّاع القرار، ويرتبط هذا المسار الثالث بالمسار الأول والثاني، لتشكيل ما يعرف بدبلوماسية متعددة المسارات على حد تعبير **دياموند وماكدونالد**[18].

بدأ نموذج دبلوماسية النفط كفعل خارج النسق الدبلوماسي، ليتم الاعتراف به من خلال توظيفه في إطار مصالح أمنية طاقوية، وبفضل هذا التبني بلغ الهدف الخاص بجعله آلية دبلوماسية معاصرة ومن ثم الحفاظ عليه كنمط ،ومن خلال الطرح الوظيفي فإن نموذج دبلوماسية النفط تم توظيفه من خلال تبنيه في إطار الانساق السياسية الرسمية من أجل تكييفه مع واقع الادوار الرسمية للحصول على الغاية الطاقوية ، و من خلال قولبته في الأوساط السياسية والإعلامية والرسمية، وهي محاولة للاعتراف به ، ومن منظور بنائي فإن النفط كقيمة سياسية وإقتصادية هي الأقرب لتبني المفهوم الجديد "دبلوماسية النفط" الذي من شأنه أن يبقي هذا التصور رهين الممارسة الإقتصادية وتجاوزه لتصورات سياسية الغرض منها الإبقاء على الدولة بسبب البعد الطاقوي للأمن[19].

ولتفعيل العلاقات **الدبلوماسية النفطية** ضمن ما يسمى **بالدبلوماسية الجديدة غير الرسمية**، تسعى **الشركات النفطية** بإقامة علاقات دبلوماسية فيما بين الدول، وتعزيز الحوار والتعايش والتعاون الدولي وحل الصراعات في العلاقات الدولية، ويرى في هذا الصدد **Alexander Bettes** في مقالة بعنوان "**السياسات النفطية للبترول**" أن البترول أعتبر قلب السياسة الخارجية، منذ منتصف القرن العشرين عقب الحظر الذي قامت به الدول العربية للنفط سنة 1973 ،حيث صارت العلاقة بني دول الأوبك علاقة استراتيجية وسياسية على أعلى مستوى .

فالشركات النفطية تقف على نفس المسافة من الدول والمنظمات عندما تكون بصدد التفاوض في إطار الدبلوماسية النفطية ، وتناقش القضايا الريئيسة المطروحة على الساحة الدولية كإقامة علاقات دولية متوازنة وتحديد سقف الإنتاج و الاستخدام الأمثل لمداخل النفط وتحديد سعر النفط ، وتعلب دورا فكريا في تكوين الظاهرة الأمنية وإستتبابها .

لم تعد أدوار الشركات النفطية تقتصر فقط على أساليب تسيير مصالحها النفطية و الاستثمارات النفطية و إنما امتدت إلى أبعد من ذلك ، لما أصبحت فاعلا مهما في العلاقات الدولية بتدخلاتها السياسية والاقتصادية في الكثير من الصراعات المعلنة والخفية بين الدول والمنظمات الدولي و اعتمادها لآليات دبلوماسية ناجعة ترتكز بالدرجة الأولى على تقصي الحقائق و معالجة الاسباب والدوافع ثم تكريس التصورات والمقترحات الكفيلة بتفادي التصادم .

إن الإمكانيات التي تتوافر عليها الشركات النفطية بما تمتلكه من عناصر القوة الاقتصادية والتأثير السياسي والسلطة الإعلامية القوية منح لها أفضلية على جميع المستويات ، وجعلها تلعب أدوارا مهمة في صناعة القرار السياسي و في المشاركة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، وهي إذ تفعل ذلك فهي تسعى دائما لتفادي أسباب النزاعات و المشاكل التي لا طائل من ورائها عدا الإضرار بمصالحها الطاقوية .

ثالثا: تأثير الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

تصنف الشركات النفطية كفاعلين من غير الدول وفق مبدأين هما: **مستوى نشاط الفاعلين** : ويمكن أن تتميز الشركات النفطية عن غيرها من الفاعلين من غير الدول، بحيث يتعدى نشاطها حدود الدولة، ومن حيث **طبيعة العلاقة مع الدولة:** وتمتلك موارد خاصة تضمن لها ممارسة تأثير ما في المخرجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر أو البيئة الدولية [20].

عند إسقاط هذين المبدأين على الشركات النفطية الامريكية تتجلى جملة من الدلالات الموضوعية والواقعية عن تأثير **النفط في السياسة الأمريكية** ، بدءا بارتباط هذا الموضوع بشكل جلي بفترات الرئاسة في الإدارة الأمريكية [21]، هذا من جهة ومن جهة أخرى الأهمية التي تحظى بها **الشركات النفطية الأمريكية** في السياسة الخارجية وفي مجال **أمن الطاقة الأمريكي** [22]، ثم إعتبار **منطقة الخليج العربي** من أهم المصالح الحيوية الأمريكية، لقربها لحليفتها إسرائيل، ووجود أهم الآبار النفطية فيها، والتي تعتبر مورد أساسي بالنسبة للشركات النفطية الأمريكية [23].

فأغلب الإحتياطات البترولية الضخمة، تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،وهذا يعود لحاجتها الاستهلاكية حيث تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 25% من الإنتاج العالمي للنفط، وهي تستورد ثلثي هذا الإستهلاك من منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل منطقة الشرق الأوسط بؤرة إهتمام الشركات النفطية الأمريكية و السياسة الأمريكية[24].

تتمحور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط حول متغير العلاقة مع القوى الإقليمية وكيفية التعاطي مع الملفات الرئيسية في المنطقة، وخاصة مجال الطاقة، وبالتحديد النفط، ومن أجل بناء سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الدول الشريكة ومنها **دول الخليج العربي** [25] ،وهذا ما تم ذكره في **وثيقة الأمن القومي الأمريكي** [26] .

من أهم **الشركات النفطية الأمريكية** الناشطة بمنطقة الشرق الأوسط **شركة إكسون موبيل، وشركة شيفرون وغيرها** [27]**،حيث تبلغ أصول شركة إكسون موبيل نحو 143 مليار دولار فيها، وتسعى للتحكم في أسعار النفط،والتحكم في مصالح الدول الكبرى،وضمان المحافظة على تدفق النفط في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي، ومنع أي قوة دولية من التعرض لهذه المصالح أو تكون منافسة لها عبر إتباع سياسات متعددة تتلاءم مع مصالحها** [28].

لقد أصبح النفط كسلعة استراتيجية للعلاقات الشرق الأوسطية تحت مسمى **دبلوماسية النفط**، وظهرت الدبلوماسية النفطية الأمريكية ودبلوماسية الأنابيب، وما بينهما من "**حروب النفط**" وممرات تأمينه في منطقة الشرق الأوسط، والخليج كمسرح للحروب باسم "**بترول الشرق الأوسط**" [29] .

من هذا المنطلق كانت الشركات النفطية المحرك الأساسي للحروب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فالحروب التي تعلنها الولايات المتحدة الأمريكية مهما تعددت أسبابها لا تخرج عن نطاق تعزيز أهداف ومصالح **الشركات النفطية الأمريكية**، والحفاظ على أمن إسرائيل، فهي لا تسمح ببروز قوة أخرى في منطقة الشرق الأوسط تهدد مصالحها وثوابت سياستها الخارجية ، و وإذا كان ذلك فيعتبر تهديدا لأمنها القومي، فتوجه السياسة الأمريكية بمختلف أبعاده ينصب في الأهداف التي تحققها الشركات النفطية لها [30] .

ويرى **فريد زكريا** في مناظرة **لجوزيف ناي Joseph Ney** أن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاقتصاد الأوسع في العالم تحتل المرتبة الأولى عالميا، والافتراض الذي يشتغل عليه الأمريكيون أن تكون أضخم قوة عسكرية اقتصادية، بفضل هذه الشركات التي لها فعالية عالية في السياسة الأمريكية، بحيث تمتلك مبالغ مالية ضخمة، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى [31] .

ومن زاوية أخرى يؤكد **أيضا نعوم تشو مسكي** في كتابه الموسوم ب:"**النظام العالمي القديم والجديد**"، أن النظم العالمية الجديدة جاءت من خلال المهمة الجديدة في عالم ما بعد الحرب العالمية، فقد اقترحت الصحافة الإقتصادية الغربية دورا مشابها للولايات المتحدة الأمريكية، والتي حاصرت العالم في زاوية "سوق الأمن"، دافعة به لخدعة حماية الكونية، وهو أسلوب يدفع لبيع الحماية للدول الثرية القادرة على دفع فاتورة الحرب، فالولايات المتحدة الأمريكية إعتمدت على تحصيل أموال ضخمة من دول الخليج العربي النفطية، بدرجة مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على "سيطرتها على النظام الإقتصادي العالمي" كدولة "جشعة

واعية "وهي وظيفة أتقنتها خلال حرب الخليج الثانية في أعقاب غزو العراق للكويت [32]،ويلخص ذلك **جون ميرشايمر John Mershaymre** في دراسته الموسومة ب:**الوعود الكاذبة للمؤسسات الدولية**، موضحا أن ذلك باديا في **الغزو الأمريكي للعراق بعد أحداث 11 سبتمبر**، وما نجم عنه من تحولات على مستوى النظام الدولي، وأدى لتراجع نسبي للهيمنة الأمريكية، وظهور قوى عظمى صاعدة **كالصين وروسيا** [33].

تتجلى علاقة **الشركات النفطية الأمريكية بالنظم الشرق الأوسطية**، من خلال التأثير المتبادل بينهما في مجال الإقتصاد النفطي (وخاصة في منطقة الخليج العربي) ، سواء تأثيرا مباشرا أو غير مباشر مع هيمنة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية على الثروة النفطية، إلا أن ذلك ليس بصورة مطلقة لأنه بدأ دورها يتقلص بسبب ظهور فواعل جديدة أخرى في تلك المنطقة، مما يستدعي بالضرورة إعادة رسم سياستها لخلق توازن إقتصادي جديد مع مختلف الفواعل الأخرى [34].

الخاتمة:

تعّد الشركات النفطية فواعل غير دولاتية مؤثرة في العلاقات ما بين الدول لما لها من خصائص ومميزات وإمكانيات جعلت منها كيانات ضخمة على الصعيد الدولي والاقتصاد العالمي لها نفوذها وسلطتها سياسيا واقتصاديا مخترقة الدول ومتحكمة في عملية صنع القرار ، في ظل تراجع مركزية الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية.

وقد شكلت منطقة الشرق الأوسط نقطة استقطاب استراتيجية منذ سنوات طويلة للعديد من الدول، التي تتنافس على مصادر الطاقة ومنها الولايات المتحدة الامريكية عن طريق شركاتها النفطية الكبرى ذات التأثير المتعاظم بأبعادها الجيوسياسية على خريطة الهيمنة في منطقة الشرق الأوسط.

عكفت الشركات النفطية الامريكية على بلورة استراتيجية فعالة للاستحواذ على منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط ، هذه الاستراتيجية قائمة على المزج بين توفير التكنولوجيات المستخدمة للطاقة و تقديم العون السياسي في ظل الانقسام الداخلي السائد في المنطقة ، مع الاخذ في الحسبان المنافسة الشديدة التي تتلقاها من الدول الكبرى والتي لا تدخر هي الأخرى ادنى مجهود للتوغل والحصول على ذات الإمتيازات وبأية طرقة كانت .

وفي خضم السعي للهيمنة على النفط في المنطقة الشرق الأوسط، تحلت الشركات النفطية بدبلوماسية من نوع آخر ، دبلوماسية نفطية أقل ما يقال عنها أنها دبلوماسية هجينة تجمع بين المسارات المختلفة و تكرس النفط كقيمة سياسية و اقتصادية ، تساهم من خلالها على بسط العلاقات المختلفة سواءا بالتعاون أو بالحوار أو بالتدخل لفض النزاعات .

وقد تباينت ردود فعل دول الشرق الأوسط تجاه السياسات المعتمدة من قبل الشركات النفطية الامريكية بين مندمج و ومساعد وبين مغلوب على أمره مهادن ، بيد أنها تبقى رهينة للأساليب المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الامريكية والتي تصل لدرجة التدخلات العسكرية وإثارة الفتن والثورات في ظل غياب إرادة فعالة وصريحة للتغيير .

– النتائج والاستنتاجات:

–تعد الشركات النفطية فواعل غير دولاتية مؤثرة في العلاقات ما بين الدول، وذلك بفضل الخصائص التي تتميز بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها. وقد تعاظمت أدوارها سياسيا و إقتصاديا لتصبح من الفواعل الغير الدولاتية المهمة على مستوى بنية النظام الدولي.

–إن نفوذ وقوة الشركات النفطية في مختلف مجالات العلاقات الدولية جعل الدولة تتراجع كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية لصالح هذه الفواعل الغير الدولاتية.

– إستعملت الولايات المتحدة الأمريكية إمكانياتها العلمية والمادية للعب دور هو المهم في منطقة الشرق الأوسط وساندت شركاتها النفطية الكبرى لاحتكار تجارة النفط وتبوء مكانة مؤثرة في المنطقة.

–أدى ضعف الإرادة السياسية لدى الدول التي تمتلك النفط في الشرق الأوسط إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة من خلال شركاتها النفطية، التي إستحوذت على النفط ومنابعه وخاصة في منطقة الخليج العربي، وإستخدمته كسلاح لفرض تلك الهيمنة.

– الإقتراحات والتوصيات:

– ضرورة تعميق النقاش السياسي حول موضوع الشركات النفطية كفواعل غير دولاتية، وخاصة الشركات النفطية الأمريكية والدور الذي تلعبه في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بغية وضع لبنة جديدة في دراسة واقعها وتحدياتها في ظل التطورات الدولية الراهنة .

– لا ينفصل موضوع أثر الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية وخاصة أثر الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط عن مساعي إعادة النظر في السياسات المنتهجة من طرف دول المنطقة وكذا تنمية البدائل الطاقوية خارج مجال النفط .

– تقتضي دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فهم معمق للدبلوماسية النفطية وإنعكاساتها على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

– الإرادة السياسية الواضحة والجريئة وإيلاء أهمية للبحث العلمي ، وتشجيع الصناعات الوطنية والدولية من خلال تأسيس شركات عملاقة محلية سوف يسهم في تقليل الضغط الذي تمارسه الشركات الكبرى ومن خلفها الدول المستهلكة الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية على دول الشرق الأوسط , وبالتالي تعزيز القرار السياسي والاقتصادي المستقل .

الهوامش:

[1] –محي الدين حداد، "السياسة الأمنية لحزب الله في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة01،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2020،ص36.

[2] _ سمير أمين، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، (بيروت: دار الفارابي،2002) ،ص15.

[3] _جميلة الجوزي، وسامية دحماني، "دور إستراتيجيات الشركة المتعددة الجنسيات في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد06(2015)،ص87.

[4]– محمد خيتاوي ،الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، (سوريا :دار رسلان للطباعة والنشر،2010) ،ص ص103-124.

[5] _جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف (ترجمة وليد عبد الحي)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985)،305.

[6] _نسيمة طويل، **السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية** (بسكرة: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية)،12.

[7] _ مريم ضربان، دبلوماسية النفط في منطق العلاقات الدولية:ثلاثية الحرب–العبور–الأمن لبترول الشرق الأوسط، (لبنان : مركز الدراسات الإستراتيجية، دار المنظومة،2019)،ص141.

[8] _عبد الكريم كيبش، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة– منتوري ،2009،ص ص35–37.

[9]–محي الدين حداد، المرجع السابق، ص.36.

[10] – شهرزاد خير، "دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الإقتصادية العالمية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2013، ص ص16–21.

[11] –جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص88.

[12] –محمد خيتاوي ، المرجع السابق، ص ص103–124.

[13]–سعيد ملاح، "التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية"، مجلة السياسة العالمية، العدد01 (2017)، ص ص11–12.

[14]– سمير أمين، المرجع السابق، ص ص01–02.

[15] –طلال لموشي، "دور الفواعل غير دولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة01 ،2015، ص ص22–23.

[16]–عبد الكريم كيبش، المرجع السابق، ص ص87–89.

[17]–أحمد تيمزار، "السلطة في المؤسسة الإقتصادية وإشكالية صنع القرار"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد16(جوان2016)، ص ص36–37.

[18]–عبد الكريم كيبش، المرجع السابق، ص ص35–37.

[19]–مريم ضربان، المرجع السابق، ص ص141–142.

[20] - محي الدين حداد، المرجع السابق،ص44.

[21] -Daniel Fikreyesus.”Oil and U.S. Foreign Policy towards Africa», Political Science Dissertations, Department of political Science, Spring, 05/05/2012,p20.

[22] -vivodaValdo,”international oil companies US government and energy Security Policy: an interestbasedanalysis”, article in international journal of global energy issues, (Januaru2010),p01.

[23] -رفيق رحية رائد ،"البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990م-2010م"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ،جامعة دمشق ،كلية الإقتصاد ،قسم الإقتصاد،ب،س.ن،ص205.

[24]-محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص ص181-183.

[25] -سعيد قعود، وعلا عامر الجعب ، وثيقة الأمن القومي الأمريكي2017م قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، مركز التخطيط الفلسطيني :قراءات إستراتيجية، 2018،ص60.

[26] -المرجع نفسه،ص60.

[27] -عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010-2016،مجلة العلوم القانونية والسياسية15(جانفي 2017) ،ص ص268-269.

[28] -سعد شاكر شبلي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**،ط.1،(عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2013)،122-124.

[29]-لواء فرج، سمير. المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **مجلة الأهرام**،(07 يونيو2017م)،ص05.

[30] - رفيق رحية رائد ، المرجع السابق ، ص ص211-212.

[31] -جلال خشيب، صدام التيارات...جوزيف ناي في مواجهة فريد زكريا : هل صارت أفضل أيام أمريكا من الماضي؟ شوهد في :2020/11/16، أنظر:**https://www.ahewar.org**

[32] -نعوم تشو مسكي، ترجمة عاطف عبد الحميد، النظام العالمي القديم والجديد، الطبعة الأولى (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2007، ص13.

[33]-فرانسيس فوكوياما ،ترجمة :جلال خشيب ، الجائحة والنظام السياسي: إنها تستلزم الدولة ، البوصلة الجيوبوليتيكية ، (تركيا، مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية،2020) ، ص01.

[34] -خيتاوي، ص ص181-183.